

مراسيم، قرارات، مقررات

وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

مرسوم رقم 84 - 56 مؤرخ في 30 جمادى الاولى
عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 يتضمن
تنظيم مؤسسات تسيير المناطق الصناعية
وعملها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات
الكيماوية والبتروكيماوية، ووزير الصناعة
الثقيلة، ووزير الصناعات الخفيفة، ووزير
التجارة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - I2 المؤرخ في 19
ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984
والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17
ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975
والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في
14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف
مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في
18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة
1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين
ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في
18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة

الوزارة الاولى

قرار مؤرخ في اول جمادى الثانية عام 1404 الموافق
4 مارس سنة 1984 يتضمن تفويض الامضاء الى
المدير العام للوظيفة العمومية.

ان الوزير الاول،

- بمقتضى المرسوم رقم 84 - I3 المؤرخ في
19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984
والمتضمن الترخيص لأعضاء الحكومة بتفويض
امضائهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ في
16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة
1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للوظيفة
العمومية بالوزارة الاولى،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 6
شعبان عام 1399 الموافق اول يوليو سنة 1979
والمتضمن تعيين السيد محمد كمال العلمى، مديرا
هاما للوظيفة العمومية،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد
محمد كمال العلمى، المدير العام للوظيفة
العمومية، الامضاء باسم الوزير الاول على جميع
الوثائق والمقررات والقرارات وذلك فى حدود
اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر فى اول جمادى الثانية عام
1404 الموافق 4 مارس سنة 1984.

عبد الحميد ابراهيمي

1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

– وبمقتضى المرسوم رقم 80 – 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن أحداث المفتشية العامة للمالية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 80 – 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 55 المؤرخ فى 30 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 والمتعلق بإدارة المناطق الصناعية،

يرسم ما يلى :

الباب الأول

الإنشاء – الوصاية – المقر

المادة الأولى : : يخضع انتقاليا تنظيم مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية وعملها المنصوص عليها فى المادة الأولى م المرسوم رقم 84 – 55 المؤرخ فى 3 مارس سنة 1984 طبقا لاحكام هذا المرسوم، وذلك فى انتظار تحديد كفيات تطبيق المبادئ الواردة فى الميثاق والامر المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، على المؤسسات الاقتصادية المماثلة لها.

المادة 2 : تنشأ مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية بمرسوم يحدد الوصاية عليها ومقرها.

الباب الثانى

التنظيم والعمل

المادة 3 : توضع المؤسسة تحت مسؤولية مدير هام يمين بمرسوم بناء على اقتراح السلطة الوصية. وتنتهى مهامه بالكيفية نفسها.

المادة 4 : يعمل المدير العام تحت السلطة الوصية. ويمثل المؤسسة فى جميع أعمال الحياة المدنية، وبهذه الصفة يقوم بما يأتى :

– يمثل المؤسسة أمام العدالة،

– يعد مسؤولا عن السير العام للمؤسسة،

– يعين فى جميع المناصب التى لم تقرر كيفية أخرى للتعين فيها،

– يمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمى المؤسسة.

المادة 5 : يساعد المدير العام فى مهامه، مجلس تنشيط يتكون م :

– ممثلين للأعمال المقامة فى المنطقة الصناعية المقصودة،

– مدير الصناعة والطاقة فى الولاية التى أقيمت فيها المؤسسة،

– مدير الهياكل الأساسية القاعدية فى الولاية التى أقيمت فيها المؤسسة،

– مدير الرى فى الولاية التى أقيمت فيها المؤسسة،

– مدير البريد والمواصلات فى الولاية التى أقيمت فيها المؤسسة،

– مدير التخطيط والتهيئة العمرانية فى الولاية التى أقيمت فيها المؤسسة،

– مدير النقل فى الولاية التى أقيمت فيها المؤسسة،

– رئيس مصلحة الحماية المدنية فى الولاية التى أقيمت فيها المؤسسة،

– ممثل البلدية أو ممثل البلديات المعنية،

– عند الاقتضاء، ممثل أية سلطة معنية أخرى.

المادة 6 : تحدد السلطة الوصية بقرار تنظيم مجلس التنشيط وعمله.

الباب الثالث

الوسائل

المادة 7 : تزود الدولة المؤسسة قصد أداء مهمتها، عند الحاجة، بتحويل بعض الوسائل والهياكل والحصص والحقوق والالتزامات

المادة 12 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء الهيئة المكلفة بالرقابة، الى السلطة الوصية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 13 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

الباب الخامس

ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام المعمول بها.

المادة 15 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير المالية والوزير الوصى.

ويمكن تعديله بالكيفية نفسها بناء على اقتراح المدير العام للمؤسسة.

الباب السادس

أحكام مختلفة

المادة 16 : يعلق حل المؤسسة وتصفيتهما وأيلولة ممتلكاتها وأى تعديل فى قانونها الاساسى ان اقتضى الحال بمرسوم.

المادة 17 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 30 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984.

الشاذلى بن جديد

والمستخدمين المرتبطين بها أو المعينين لها، لاسيما الوسائل المخصصة لتسيير المنطقة، انطلاقا مع ممتلكات المؤسسة التى تولدت منها.

تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك، فى حدود اختصاصاتها وطبقا لاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، جميع الوسائل المنقولة والعقارية والصناعية والمالية والتجارية لتحقيق الاهداف المسطرة لها.

يمكن المؤسسة أيضا، فى الحدود المسموح بها وطبقا لاحكام التشريعية والتنظيمية، أن تقترض لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها.

يحدد قرار وزارى مشترك بين وزير المالية والوزير المعنى، قائمة الممتلكات التى تكون موضوع التحويل المنصوص عليه فى المقطع الاول مع هذه المادة.

الباب الرابع

أحكام مالية

المادة 8 : تتكون الموارد المالية للمؤسسة طبقا لاحكام المادة 8 من المرسوم رقم 84 - 55 المؤرخ فى 3 مارس سنة 1984 المذكور أعلاه.

المادة 9 : لا تغطى نفقات المؤسسة الا العمليات التى لها علاقة بتحقيق هدفها المشترك.

المادة 10 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة لاحكام التنظيمية المعمول بها.

يسند مسك الكتابات المحاسبية وتداول الاموال الى محاسب يخضع لاحكام المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 14 أكتوبر سنة 1965 المذكور أعلاه.

المادة 11 : تضبط الحسابات التقديرية فى المؤسسة بعد استشارة مجلس التنشيط وتقدم الى السلطة الوصية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ليوافقوا عليها فى الآجال القانونية.

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 56 المؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 والمتضمن تنظيم مؤسسات تسيير المناطق الصناعية وعملها،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة لتسيير المنطقة الصناعية في سكيكدة، تخضع للاحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول وذلك طبقا لاحكام المرسوم رقم 84 — 56 المؤرخ في 3 مارس سنة 1984 المذكور اعلاه.

المادة 2 : يحدد مقر المؤسسة بالمنطقة الصناعية في سكيكدة (ولاية سكيكدة).

المادة 3 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 30 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 — 58 مؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 يتضمن انشاء مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية في حاسي الرمل.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المواد 15 و 32 و 110 — 10 و 151 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة

مرسوم رقم 84 — 57 مؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 يتضمن انشاء مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية في سكيكدة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المواد 15 و 32 و 110 — 10 و 151 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 اكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 اكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 242 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 اكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 55 المؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 والمتعلق بإدارة المناطق الصناعية،